

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الجمعة الواقع في ١٩٨٠/٦/٢٧.

١٩٨٠/٦/٢٨

رئيس الوزراء
ال الشريف عبد الحميد شرف

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٨ شعبان سنة ١٤٠٠ هـ . الموافق ١ تموز سنة ١٩٨٠ م . المصدد ٢٩٤٤

الفهرس

صفحة

١٠٢٩

قانون معهد الادارة العامة

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٠

١٠٣٤

نظام الناء نظام رسوم التعداد عن المواشي التي وردت او ترد

نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٠

للاردن بقصد الرعي

١٠٣٥

قرارات صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا من الله على

نحن الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٠

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٠

قانون معهد الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

المعهد : معهد الادارة العامة

المجلس : مجلس ادارة المعهد

الرئيس : رئيس المجلس

المدير : مدير عام المعهد

الموظف : كل موظف او مستخدم في المعهد

المادة ٣ - أ - يؤسس في المملكة معهد يسمى (معهد الادارة العامة) يتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال الاداري والمالي ، وله بهذه الصفة ان يقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة ، وإبرام العقود والاقتراض وقبول الهبات والتبرعات والوصايا وحق التقاضي ، وله ان ينيب عنه في الاجراءات القضائية او لاي غرض آخر النائب العام او اي محام يوكله لهذا الغرض .
ب - يكون مركز المعهد في عمان وله ان يؤسس فروعاً في سائر انحاء المملكة .

المادة ٤ - أ - يمارس المعهد المسؤوليات والصلاحيات المخولة له بموجب احكام هذا القانون بالتعاون والتنسيق مع ديوان الموظفين والجامعات الاردنية والمعاهد المماثلة واي وزارة او دائرة او مؤسسة رسمية او خاصة .

ب - يؤول المعهد في التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء الى الجامعة الاردنية ليوصل تحقيق الاهداف والمهام والبرامج التدريبية المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥ - يهدف المعهد الى تطوير الادارة المستمرة في الاردن خدمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق برامج التنمية الادارية المختلفة واعداد البحوث الادارية وتقديم الاستشارات الادارية للمؤسسات الحكومية والخاصة .

المادة ٦ - يمارس المعهد في سبيل تحقيق اهدافه المهام التالية :

- أ - عقد برامج التنمية الادارية لختلف المستويات في التخصصات التي تحتاجها الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة .
- ب - اجراء البحوث العلمية في المجالات الادارية المختلفة بهدف حل المشكلات التي تواجهها الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة وبالتعاون معها وتطوير الادارة فيها .
- ج - تقديم الاستشارات الادارية للدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة .
- د - اعداد الوثائق والنشرات ذات العلاقة بالامور الادارية واصدارها وتبادلها مع الجهات المعنية في المملكة والدول العربية والدول الاخرى .

هـ - تشجيع البحوث العلمية في شؤون الادارة داخل المملكة ودعمها ماليا ومعنويا .

المادة ٧ - تكون الدراسة والتدريب في المعهد بالتفريغ الكامل او الجزئي .

المادة ٨ - أ - يؤلف مجلس ادارة المعهد على الوجه التالي :

رئيس ديوان الموظفين	رئيساً
وكيل ديوان الموظفين	نائباً للرئيس
وكيل وزارة التربية والتعليم	
مدير عام دائرة الموازنة العامة	
ممثل عن الجامعة الاردنية	
ممثل عن جامعة اليرموك	
ممثل عن اتحاد الغرف التجارية	
ممثل عن غرفة صناعة عمان	
مدير عام المعهد	
ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال	

اعضاء

ب - يجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او بناء على طلب خمسة من اعضائه .

ج - يتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس في حالة غيابه او شغور منصبه .

د - يكون اجتماع المجلس قانونياً اذا حضره سبعة اعضاء على الأقل وتصدر قراراته بالاجماع أو بأغلبية الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

هـ - للرئيس ان يدعو من يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة لحضور جلسات المجلس دون ان يكون لهم حق التصويت .

و - يمنع كل من رئيس المجلس وأعضائه المكافاة التي يقرها مجلس الوزراء بسدل حضور عن كل جلسة يشترك فيها .

المادة ٩ - يتولى المجلس المسؤوليات والصلاحيات التالية :

أ - اقرار السياسة العامة للمعهد والاشراف على تنفيذها .

ب - اقرار الموازنة السنوية للمعهد .

هذا من المجلد

ج - اقرار برامج المعهد ونشاطاته المختلفة ومتابعة تنفيذها .

د - اصدار التعليمات الخاصة بالواجبات والاشغال والامور المالية في المعهد بما في ذلك مايتعلق منها بتخصيص المنح والمكافآت والاجور لاعداد البحوث الادارية وتنفيذ البرامج التدريبية وتقديم الخدمات الاستشارية وغيرها من نشاطات المعهد المختلفة .

هـ - اصدار التعليمات الادارية والفنية وغيرها مما له علاقة بتنظيم سير العمل في المعهد بما في ذلك البرامج والاستشارات والبحوث وسائر الانشطة والامتحانات التي يعقدها المعهد والشهادات التي يمنحها .

و - ايفاد مندوبين عن المعهد لحضور المؤتمرات الادارية والقيام بالزيارات العلمية في الخارج .

ز - قبول الهبات والاعانات والمنح الدراسية .

ح - ايفاد المبعوثين للدراسة داخل المملكة وخارجها .

ط - قبول الدراسين والمتدربين من داخل المملكة وخارجها في برامج المعهد ونشاطاته .

ي - ادارة اموال المعهد واستثمارها .

ك - اقرار ميزانية المعهد وحسابه الختامي .

ل - اعداد مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالمعهد .

م - عقد وتنظيم المؤتمرات ذات العلاقة بمهام المعهد ونشاطاته والاشتراك فيها .

ن - اية امور اخرى تتعلق بالمعهد .

مادة ١٠ - يجرى التصديق على الموازنة السنوية للمعهد من قبل رئيس الوزراء .

مادة ١١ - ١ - يكون للمعهد جهازه الفني والاداري الخاص من الموظفين والمستخدمين والباحثين وهيئة التدريس من الاردنيين وغير الاردنيين . ويجرى انتقاؤهم وتعيينهم وتحديد وراتبهم وشروط استخدامهم والنظر في ترقياتهم وعلاواتهم وتقدير مكافآتهم واعارتهم وتأديبهم وانهاء خدماتهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - يطبق نظام البعثات العلمية المعمول به في الحكومة على موظفي المعهد بما في ذلك قانون تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالبعثات العلمية . وتحقيقا لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات رئيس الوزراء ولجنة البعثات العلمية المنصوص عليها في النظام والقانون المذكورين .

مادة ١٢ - للمجلس تفويض بعض مسؤولياته وصلاحياته الى المدير .

مادة ١٣ - يعين المدير ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

ب - يشترط في من يعين مديرا عاما للمعهد ان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه في مجال العلوم الادارية او الدكتوراه في احد التخصصات الاخرى ذات العلاقة بعمل المعهد مع خبرة لا تقل في الحالتين عن خمس سنوات او حاصلا على درجة الماجستير في اي من تلك التخصصات مع خبرة لا تقل عن عشرة سنوات .

ج - في حالة خلو منصب المدير يعين المجلس بناء على تنسيب الرئيس احد موظفي المعهد ، او يعين شخصا من المؤسسات الحكومية او الخاصة ليقوم باعمال المدير ويمارس صلاحياته وذلك عن طريق الاستعارة او الانتداب او العقد . وللمجلس ان يحدد مكافأة شهرية خاصة للقائم باعمال المدير بالإضافة الى راتبه الاصلي .

مادة ١٤ - ١ - يعتبر المدير الرئيس التنفيذي للمعهد ويكون مسؤولا عن ادارة شؤونه على وجه يضمن تحقيق اهدافه ومهامه المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة التي تصدر بمقتضاه . ويختص المدير بالإضافة الى ذلك بما يلي :

١ - تنفيذ السياسة التي يقرها المجلس والقرارات الصادرة عنه .

٢ - تنظيم البرامج والبحوث والاستشارات والانشطة المختلفة في المعهد ومتابعة تنفيذها .

٣ - تمثيل المعهد في صلاته مع الغير .

٤ - اعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي للمعهد وعرضها على المجلس لاقراءها .

٥ - الترخيص بالصرف في حدود المخصصات المدرجة في الموازنة السنوية للاغراض المخصصة لها .

٦ - توقيع العقود التي يبرمها المعهد .

٧ - اعداد التقرير السنوي عن المعهد .

٨ - تكليف من يتولى اعمال سكرتيرية المجلس من بين موظفي المعهد .

ب - للمدير ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه الى اي من موظفي الصنف الاول في المعهد .

مادة ١٥ - يعاون المدير في مسؤولياته واعماله نائب المدير يعينه المجلس يقوم بالمسؤوليات والصلاحيات التي يكلفه بها المدير ويمارس جميع صلاحياته في حال غيابه او شغور منصبه .

مادة ١٦ - تخصص الحكومة الاموال الكافية لموازنة المعهد لضمان استمراره في تحقيق اهدافه ومهامه وقسدد اي عجز في موازنته السنوية .

مادة ١٧ - تتكون ايرادات المعهد وامواله من :

١ - المخصصات التي ترصد له في الموازنة العامة .

ب - الهبات والاعانات والمنح والصايا واوية موارد اخرى يرى المجلس قبولها .

مادة ١٨ - تدرج المنح والاعانات التي يقرر المجلس قبولها من الهيئات الاجنبية والدولية في موازنة المعهد وتصرف في الاغراض المخصصة لها وفقا للشروط التي يحددها المجلس .

الماد ١٩ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - يلغى قانون معهد الادارة العامة رقم (٢) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته وبقي الانظمة الحالية معمولا بها الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١- رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون

١٩٨٠/٥/١٨

الحسين بن طلال

وزير العمل والانشاء والتعمير
مهمر النابلسي
وزير العدل
نجيب ارشيدات
وزير الزراعة
الدكتور قاسم الريماوي
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
الشريف عبد الحميد شرف

وزير دولة
حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين الدكتور محمد نوري شفيق
وزير المواصلات
الاشغال العامة
وزير المالية
سالم مساعده

وزير دولة للشؤون رئاسة -
الوزراء ووزير النقل
المهندس علي السحيمات
وزير دولة
شؤون رئاسة الوزراء
سليمان عرار
وزير الاشغال الخارجية
الدكتور مروان القاسم
وزير الاوقاف والشؤون
كامل الشريف

وزير السياحة والآثار
وزير الصحة بالوكالة
الدكتور موفق الفواز
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة
الدكتور جمال الشاعر
وزير الداخلية
علي البشير
وزير الاعلام
الدكتور سعيد التل

وزير الصناعة والتجارة
المهندس علي التسور
وزير التكوين
الدكتور جواد العناني
وزارة الفنية الاجتماعية
انعام المني
وزير الثقافة والشباب
طاهر حكيت

الحسين بن طلال

بعد الاطلاع على المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٠

نظام الغاء نظام رسوم التعداد عن المواشي

التي وردت او ترد للاردن بقصد الرعي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الغاء نظام رسوم التعداد عن المواشي التي وردت او ترد للاردن بقصد الرعي لسنة ١٩٨٠) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى (نظام رسوم التعداد عن المواشي التي وردت او ترد للاردن بقصد الرعي رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤) .

الحسين بن طلال

١٩٨٠/٥/١٨

وزير العمل والانشاء والتعمير
مهمر النابلسي
وزير العدل
نجيب ارشيدات
وزير الزراعة
الدكتور قاسم الريماوي
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
الشريف عبد الحميد شرف

وزير دولة
حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين الدكتور محمد نوري شفيق
وزير المواصلات
الاشغال العامة
وزير المالية
سالم مساعده

وزير دولة للشؤون رئاسة -
الوزراء ووزير النقل
المهندس علي السحيمات
وزير دولة
شؤون رئاسة الوزراء
سليمان عرار
وزير الاشغال الخارجية
الدكتور مروان القاسم
وزير الاوقاف والشؤون
كامل الشريف

وزير السياحة والآثار
وزير الصحة بالوكالة
الدكتور موفق الفواز
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة
الدكتور جمال الشاعر
وزير الداخلية
علي البشير
وزير الاعلام
الدكتور سعيد التل

وزير الصناعة والتجارة
المهندس علي التسور
وزير التكوين
الدكتور جواد العناني
وزارة الفنية الاجتماعية
انعام المني
وزير الثقافة والشباب
طاهر حكيت

قرار رقم (٧) لسنة ١٩٨٠

صادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١١/٢٣/١٣٩٩ هـ الموافق ١٤/١٠/٧٩ م اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين في مكتب رئيسه لأجل تفسير كلمة (الأجر) الواردة في المادة الثانية من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ وبيان ما هي المكاسب التي تدخل في مدلول هذه الكلمة لأغراض هذا القانون. وهل ان المكاسب المبينة في كتاب وزير العمل المؤرخ ١١/٢٩/٧٩ رقم ٢٠/٢٤٤٦ المرفق بطلب التفسير تدخل في مفهوم الأجر أم لا. وبعد الاطلاع على كتاب وزير العمل المشار اليه وتطبيق النصوص القانونية يتبين ان المادة الثانية المطلوب تفسيرها عرفت كلمة (الأجر) لأغراض قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ بأنه كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل لقاء عمله طبقاً لأحكام قانون العمل الساري المفعول.

وهذا التعريف يعني ان المشرع اعطى كلمة (الأجر) الواردة في قانون الضمان الاجتماعي ذات المدلول المحدد لهذه الكلمة في قانون العمل.

وبالرجوع لهذا القانون الأخير نجد ان المادة الثانية منه نصت على ان لفظة (الأجر) تعني ما يتقاضاه العامل من صاحب العمل بموجب عقد عمل كتابيا كان او شفويا معبرا عنه بالنقد او بالعين او بحصة من الارباح او بعمولة (الكسيون) او على اساس العمل بالقطعة.

وقد استقر الفقه في تفسير هذا التعريف على ان الأجر المقصود في احكام قانون العمل هو الأجر الثابت المقرر في العقد مضافاً اليه المبالغ التي اجازت تعليمات صاحب العمل او جرى العرف او نص القانون على اعتبارها جزءاً من أجر العامل.

وحيث ان المادة ٨١١ من القانون المدني لسنة ١٩٧٧ قد نصت على ما يلي: (تدخل في اجر العامل وتعتبر جزءاً منه العمولات والنسب المثوية والمنح ومقابل الخدمة في الأعمال التي جرى العرف فيها على منحها وتحسب عند تسوية حقوقه).

فان ما ينبغي على هذه النصوص وعلى الاجتهاد المستقر ان كلمة (الأجر) المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي تشمل المكاسب التالية:

- ١ - المبلغ المعين في العقد.
- ٢ - المبالغ التي اجازت تعليمات صاحب العمل اعتبارها جزءاً من اجر العامل.
- ٣ - العمولات التي تدفع الى مستخدمي المحال التجارية عن ثمن ما يبيعونه.
- ٤ - علاوات غلاء المعيشة التي تصرف للعامل أو عائلاتهم.
- ٥ - حق السكن الممنوح للعامل بصفة دائمة سواء اكان عينا أو نقداً.
- ٦ - المنح السنوية التي يقوم بعض اصحاب الاعمال بدفعها للعامل كبالغ اضافية على الأجر اذا كانت مقرره في عقد العمل الفردي أو اللائحة الداخلية للمحل او في عقد عمل مشترك أو جرى بها العرف حتى اصبح العامل يعتبرونها جزءاً من الأجر وليس تبرعاً. ويشترط لاعتبار هذه المنح جزءاً من الأجر بمقتضى العرف توافر الشرطين التاليين:
 - أ - عمومية المنحة ودوامها واضطراد صرفها بحيث تتعلم حرية صاحب العمل في وقفها أو منعها.
 - ب - دفع قيمة المنحة بطريقة منتظمة.

٧ - المكافآت التي يقصد بها ادخال نوع من التغير على مبلغ الأجر بحسب نسوخ العمل ومقداره أو توفر صفة في العامل كإلامه بلغات اجنبية أو حصوله على مؤهل معين في فنه.

٨ - النسب المثوية من الانتاج ولو لم يدر المحل ربحاً على صاحبه اذا كان صاحب العمل والعامل قد اتفقا على ذلك. أما المكاسب الأخرى التالية الواردة في طلب التفسير فلا تدخل في مفهوم الأجر وهي:

- أ - بدل الانتقال او المواصلات اذا ان هذا البديل لا يدفع مقابل جهد او عمل وانما هو مجرد تعويض عن نفقه. اما اذا نص عقد العمل على بدل الانتقال كجزء من الأجر فان هذا الديوان لا يملك صلاحية تفسير هذه النقطة لأن المحاكم قد اصدرت حكماً فسرت فيه هذه المسألة بأن اعتبارت البديل في هذه الحالة داخلاً في مفهوم الأجر (تميز حقوق رقم ٢٢٨ لسنة ٩٧٤ المنشور على الصفحة ١٩٣ من مجلة النفاة لسنة ٩٧٥).
- ب - الأجر الإضافي الذي يحصل عليه العامل نظير اشتغاله وقتاً اضافياً على الوقت المتفق عليه في العقد أو المعين في القانون لأن ذلك خارج عن نطاق العقد.
- ج - الوهبة وهي ما جرت اللغة الدارجة على تسميته بالبقشيش الذي يدفعه العملاء انفسهم وليس صاحب العمل الا اذا كان هناك نص في العقد المبرم بين الطرفين او تعليمات العمل يقضي في اعتبار هذا البقشيش هو الأجر كله أو بعضه.

د - بدل التمثيل.

هـ - بدل الضيافة.

و - مكافآت اعضاء مجلس الاداره.

ز - بدلات عضوية اللجان.

ح - بدل العمل الخطر اذا لم يرد نص في العقد على خلاف ذلك.

أما فيما يتعلق بعلاوة الميدان فان محكمة التمييز كانت قد اصدرت حكماً برقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن هذه المسألة بأن اعتبارت هذه العلاوة من الراتب الاساسي لغايات تقدير التعويض والمكافأة للعامل.

وكذلك فانها اصدرت حكماً برقم ٢٤٦ لسنة ١٩٦٥ وحكماً آخر برقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن الحصص في الارباح التي تعطى للعامل وليس للشريك حيث قررت اعتبار حصة العامل من الارباح داخلة في مفهوم الأجر.

كما انها اصدرت حكماً برقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن الطعام بأن قررت ان بدل الطعام يعتبر من الأجر.

وكذلك فانها اصدرت حكماً برقم ٤٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن النسب المثوية من قيمة التوصيات التي تدفع للممثل التجاري لقاء سعيه لدى العملاء بأن قررت ان هذه النسب المثوية تعتبر اجرا عندما يكون الممثل التجاري تابعاً لرب العمل ويعمل تحت اشرافه وتخضع لتعليماته. اما اذا كان حراً لا يخضع لاشراف صاحب العمل فانه لا يعتبر عاملاً.

ولهذا فان هذا الديوان لا يملك صلاحية تفسير النصوص المتعلقة بهذه الامور التي فسرتها المحكمة عملاً بالفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من الدستور التي سلطت صلاحية تفسير النصوص التي فسرتها المحاكم.

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها.

قرار صدر بتاريخ ٢٠ جهادي الثاني سنة ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠/٥/٥.

مفسر	مفسر	مفسر	مفسر	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة العمل	رئيس ديوان الشريعة	مفسر محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	بشير القوالي
مدير الدائرة القانونية	في رئاسة الوزراء	التبديل	الرئيس الاول لمحكمة	التبديل
بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عيسى طماش	فواز الروسان	نهيبة الرفيدان	موسى السلاكت
عبد الجسدي				

هكذا من المأهول

قرار رقم (٨) لسنة ١٩٨٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٨٠/٣/٨ رقم ١٤٨٤/١/٢٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الخامسة من المادة ١٤ من نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٠ وبيان ما إذا كانت هذه الفقرة التي تجيز اعتبار مدة تعاطي مهنة المحاماة أمام المحاكم الأردنية والفلسطينية قبل نفاذ قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٠ مدة ممارسة للمهنة لاغراض التقاعدي فقرة قانونية بتعيين العمل بها أم أنها مخالفة للقانون لأنها تجعل للنظام أثر رجعي .

وبعد الاطلاع على كتاب نقيب المحامين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٦ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : -

١ - ان البند الثاني من الفقرة (أ) من المادة ٧٢ من قانون المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ اجازت وضع نظام لتقاعد المحامين يؤمن بدل تقاعد وضمان اجتماعي لهم .

٢ - بالاستناد لهذه المادة وضع نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٠ وقد نصت الفقرة الخامسة من المادة ١٤ منه على ان مدة تعاطي المهنة أمام المحاكم الأردنية والفلسطينية قبل نفاذ قانون المحامين النظاميين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٠ تعتبر مدة ممارسة للمهنة لاغراض التقاعد اذا دفع عنها المحامي الرسوم المستحقة لصندوق النقابة والضمانة .

٣ - ان قانون نقابة المحامين النظاميين المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ الذي حل محل قانون المحامين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٧٩ منه على وجوب وضع نظام تقاعد وضمان اجتماعي للمحامين . كما نص في المادة ١٠٩ على ان الانظمة الصادرة بمقتضى قانون المحامين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ تعتبر انظمة قانونية وسارية المفعول .

٤ - ان قانون نقابة المحامين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ الذي حل محل قانون النقابة رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ قد نص في المادة ٧٨ منه على وجوب وضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكامه وعلى الأخص الانظمة المبينة في هذه المادة ومن ضمنها نظام تقاعد المحامين والضمان الاجتماعي .

كما نص في المادة ١٠٩ منه على ان كافة الانظمة المعمول بها عند نفاذ هذا القانون تبقى سارية المفعول وذلك في جميع الاحوال التي لم يرد بشأنها نص يخالف لهذا التسانن وبصورة خاصة على ما يتعلق بتسوية وصرف رواتب التقاعد .

وكذلك نص في المادة ١١٠ منه على انه مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة تعتبر الانظمة الصادرة بمقتضى قانون المحامين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ وجميع ما طرأ عليها من تعديلات قانونية سارية المفعول الى ان تعدل او تلغى .

٥ - لم يرد في قانون نقابة المحامين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ أو قانون نقابة المحامين المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ أو قانون نقابة المحامين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ أي نص يتعلق بتحديد القواعد التي يتعين مراعاتها بشأن المدد التي تعتبر مدة ممارسة للمهنة لاغراض التقاعد . كما ان هذه القوانين جاءت خالية ايضاً من النص على أية قواعد أخرى تتعلق بتقاعد المحامين .

وعلى ضوء هذه النصوص نجد ان واضع القانون في المادتين ١٠٩ و ١١٠ من قانون نقابة المحامين الأخير رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ قد أضفى المشروعية على نظام تقاعد المحامين لسنة ١٩٧٠ المطلوب تفسيره واعتبر احكامه قانونية وسارية المفعول وذلك في جميع الاحوال التي لم يرد بشأنها نص يخالف في القانون المذكور .

وحيث انه لم يرد في النظام المذكور ما يخالف احكام قوانين النقابة المشار اليه آنفاً فيما يتعلق بأحكام التقاعد . فان ما ينبغي على ذلك ان نص الفقرة الخامسة من المادة ١٤ من هذا النظام الذي يميز احتساب مدة تعاطي المهنة أمام المحاكم الأردنية والفلسطينية قبل نفاذ قانون المحامين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٠ مدة ممارسة للمهنة لاغراض التقاعد اذا دفع عنها المحامي الرسوم المستحقة لصندوق النقابة يعتبر نصاً واجب التطبيق اعمالاً لحكم القانون الذي أضفى عليه المشروعية كما اسلفنا .

هذا ما فقره في تفسير النقطة المطلوب تفسيرها .

قرار صدر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠/٥/١٩ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مندوب وزارة العدل	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
المفتش في الوزارة	في رئاسة الوزراء	التمييز	نجيب الرشدان	الرئيس الاول لمحكمة التمييز
عودة الله الشناق	عيسى طباش	فواز الروسان	موسى الساك	

هكذا من المأهول